المصباح

فى علم النحو

(لأبى الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن على)

الشهير بالمطرزى

تحقيق وشرح وتعليق

الدكتور

عبد الحميد السيد طلب

جامعة القاهرة — كلية دار العلوم

الطبعة الأولى

الناشر

مكتبة الشباب

٣٦ شارع اسماعيل سرى بالمنيرة

المصباح

في علم النحو

(لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي)

الشهير بالمطرزي

تحقيق وشرح وتعليق

الدكتور

عبد الحميد السيد طلب

جامعة القاهرة — كلية دار العلوم

الطبعة الأولى

الناشر

مكتبة الشباب

٣٦ شارع اسماعيل سري بالمنيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وبعد ، فهذا كتاب «المصباح» للمطرزى أقدمه فى ثوبه الجديد محققًا، ومعلقا عليه بعد أن ظل مئات السنين مطويا مستورا فى أوراق مخطوطة بعضها مستقل، والبعض الآخر ملحق بغيره من المخطوطات .

وقد دفعنى إلى السير فى هذا الطريق أستاذى الكبير «عبدالسلام هارون» شيخ المحققين فلفت نظرى إلى كتب النحو المخطوطة ، وقد اخترت منها بعد الدراسة والقراءة بعض المخطوطات كان كتاب (المصباح) من بينها ، وما كدت أتصفح أحد مخطوطات هذا الكتاب حتى اشتاقت نفسى إلى إخراجه ، فهو على صغر حجمه ، وإيجاز عباراته ، يجمع شتات النحو فى أبواب مرتبة منظمة ، يستطيع المطلع عليه أن يلم بأطراف النحو فى وقت قصير ، ولكن بدرجة عالية ، قل أن تتوافر له من قراءة الكتب المبسوطة فى هذا الفن.

المطـــرزى

هو ناصر الدين بن عبد السيد بن على المطرزى النحوى الخوارزمى المعروف بأبى الفتح بن أبى المكارم الأديب ، من أهل خوارزم ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بخوارزم، وكان عالما بالنحو مشهودا له بطول الباع فيه، كما كان عالما باللغة والشعر، وأنواع الأدب، تعلم فى بلدته على أبيه وعلى أبى المؤيد

الموفق بن أحمد المكى الخطيب الفقيه ، وقد دخل بغداد فى سنة إحدى وستمائة حاجا ، وحدث بشىء من تصانيفه بها (١) .

وكان حنفى المذهب ، داعية إلى الاعتزال ، ورأسا فيه ، وعرف بالمطرزى (بضم الميم وفتح الطاء،وتشديد الراء وكسرها) نسبة إلى من يطرز الثياب ويرقمها،وقد قال ابن خلكان:«ولا أعلم ، هل كان يتعاطى ذلك بنفسه أم كان فى آبائه من يتعاطى ذلك فنسب له ؟»

وقد توفى المطرزى سنة عشر وستمائة (هجرية) ببلده أيضا وقد رثى على ماقيل بأكثر من ثلاثمائة قصيدة (٢) .

من شعره :

يقول فى مدح أحد أصدقائه :

وزند ندى فواضله وريّ ورند ربا خواضله نضير
ودُرُّ خِلالِه أبداً ثمينٌ ودَرُّ نواله أبداً غزيرُ

وله أيضا فى الحديث عن نفسه ودهره فى صورة تحسر وفخر :

تعامَى زَمانِى عَنْ حُقُوقِى وإنَّهُ قَبِيحٌ على الزَّرْقاء تُبْدِى تَعامِيَا
فَإنْ تُنكِرُوا فَضْلِى فإنَّ رغاوَهُ كَفَى لذَوِى الأسْماعِ مِنْكُمْ مُنَادِيَا

وفى حديثه عن تعففه وبعده عن الشهوات والملذات يقول :

وإنِّى لأَسْتَحْيِى منَ المجْدِ أنْ أُرَى حَلِيفَ غَوانٍ أوْ أَلِيفَ أَغانِى (١)

---

(١) بغية الوعاة ص٤٠٢ ، وفيات الأعيان جـ٢ ص١٥١ — ١٥٢ ،وروضات الجنات جـ ٤ ص ٢٢٣ ، وكشف الظنون ١٠٨ — ١٣٩ ، ومعجم الأدباء جـ ١٩ ص ٢١٢ — ٢١٣ .

(٢) اعجام الأعلام لمحمود مصطفى ص ٣٨ ، ووفيات الأعيان جـ٢ص٢٢٣

مصنفاته :

وللمطرزى مصنفات فى علم العربية وبخاصة النحو : منها (١) المصباح ، الذى نقدم تحقيقه هنا (٢) المعرب فى غريب ألفاظ الفقهاء (٣) المغرب فى شرح المعرب (وقد طبع فى حيدر أباد سنة ١٣٢٨ هـ) (٤) شرح مقامات الحريرى (٥) الإقناع فى اللغة (٦) المقدمة المطرزية فى النحو (٧) مختصر إصلاح المنطق (١) .

كتابه المصباح :

يفصح المطرزى فى كتابه (المصباح) عن سبب تأليفه لهذا الكتاب (المصباح) فيذكر أن ابنه (مسعودا) بعد أن قرأ كتابه الإقناع فى اللغة أراد أن يزوده بكتب الإمام المحقق عبدالقاهر الجرجانى ليزيد من معلوماته النحوية ، ومعارفه اللغوية ، ووجد أن أكثر كتبه تداولا بين أئمة النحو : العوامل المائة ، والجمل ، والتتمة ، ولكنه وجدها طويلة ، وفيها كثير من الأشياء المعادة على حد قوله ، فاستصفى منها هذا المختصر استقلالا للمعاد واستقلالا للمفاد (٢) .

مخطوطات المصباح :

وقد وجدت كتاب المصباح مخطوطا فى دار الكتب فى ست عشرة نسخة تحت الأرقام الآتية :

١٨٣٣ نحو وقد رمز لها بالحرف (ا)

١٤١٦ » » » » » (ب)

---

١ — معجم الأدباء لياقوت جـ ١٩ ص ٢١٢ ، ٢١٣

٢ — انظر التحقيق ص ٣٣ ، ٣٤ .

١٢٤١ نحو وقد رمز لها بالحرف (ج)
١١٧٨ » » » » » (د)
٤٥٤ » » » » » (ه)
٤٥٣ » » » » » (و)
٤٠٢ » » » » » (ز)
٣٦٨ » » » » » (ح)
٣٤٣ » » » » » (ط)
٣٣٩ » » » » » (ى)
٣٢٦ » » » » » (ك)
٧٢م » » » » » (ل)
٧١م » » » » » (م)
٧٠م » » » » » (ن)
٦٧م » » » » » (س)
٣٦م » » » » » (ع)

وقد نسخت المخطوطة (٣٢٦) سنة ٩٢١هـ وبهامشها وبين سطورها شرح سمى (الافتتاح) لم ينسب إلى شارح، ونسخت المخطوطة (٣٤٣) سنة ١١١١هـ والمخطوطة (٣٣٩) فى سنة ١١٢٢ هـ وفى هامش المخطوطة (٣٦٨) وبين سطورها شرح لم يكمل ولم ينسب إلى شارح وقد استمر حتى ص ٤٠ ثم أكلت المخطوطة دون شرح أو تعليق. أما بقية المخطوطات فلم يثبت عليها تاريخ نسخها، كما لم يعلق عليها بشرح.

وقد حاولت جهدى أن اختار نسخة أعتبرها أصلا أو أوصل بعض النسخ ولكننى وجدت أن الأمر لم يستقم لى، لعدم اتفاق مجموعة من المخطوطات على التزام نص موحد، كما حاولت أن أجد لهذا الكتاب

مخطوطات أخرى فى مكتبة الجامعة العربية أو فى غيرها من المكتبات التى تعنى بالمخطوطات فلم أجد، فحققت الكتاب ، مستندا إلى مراجعة جميع مخطوطاته، وسأعرض بعد التقديم نماذج مصورة لبعض مخطوطاته .

منهج المصباح

تأثر المطرزى بالإمام عبدالقاهر الجرجانى ، واستصفى من كتبه مؤلفه (المصباح) ، فلا غرابة أن نجده يسير على الطريقة التى سار عليها الجرجانى فى العوامل المائة ، وبناء الأبواب النحوية على هذه العوامل ، ولذا وجدناه يعرض علينا أبواب النحو بعد ذكر مصطلحات هذا العلم بحسب تأثرها بالعوامل ونوعها :

العوامل اللفظية القياسية — العوامل اللفظية السماعية — العوامل المعنوية.

ثم يختم كتابه بتعقيب أسماه (فى فصول من العربية) لا من حيث دخولها تحت باب من أبواب العوامل وإنما من حيث الوصف الظاهرى للكلمة كالمضمرات والإشارة والتأنيث والتذكير والتوابع بأنواعها ، ولذا رأيت من واجبى وأنا أحقق هذا الكتاب أن أعرض لنظرية العامل عند قدماء النحاة ومحدثيهم .

نظرية العامل

العامل فى اللغة مشتق من الفعل (عمل) بمعنى المهنة والفعل ، وفى الاصطلاح النحوى: هو ما أحدث نوعا من الإعراب ، أو ما عمل عملا ما ، فرفع أو نصب أو جزم أو جر(١) ، وقد قسمه النحاة إلى قسمين رئيسيين :

---

(١) انظر مادة (عمل) فى اللسان والقاموس .

لفظى ومعنوى ، وقد بنوا تقسيمهم على أساس أن العمل إذا كان أثرا للفظ فى التركيب يمكن نسبة العمل إليه سمى العامل لفظيا ، أما إذا كان الباعث عليه معنى ذهنيا لا يدل الكلام عليه بلفظ من ألفاظه فإن العامل هنا يسمى عاملا معنويا (١) .

ويقسمون العامل اللفظى إلى قسمين : قياسى ، وهو الذى يرتكز عمله على قاعدة كلية غير محصورة الموضوع كالفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبة واسم التفضيل والمضاف . . . الخ.

وسماعى : وهو ما يرتكز على السماع فى عمله دون الاستناد إلى قاعدة كلية كحروف الجر ، و « إن » وأخواتها ، ونواصب المضارع ، وجوازمه وأدوات الشرط التى تجزم فعلين . . . الخ

أما العوامل المعنوية ، فيرى بعض النحاة أن لها من الأثر ما للعوامل اللفظية فهى ترفع وتنصب وتجر ، ويتجلى ذلك فى العامل فى الابتداء (٢) والعامل فى الفعل المضارع المرفوع لتجرده من الناصب والجازم (٣) وعامل الصفة (٤) .

وقد شغل موضوع العامل حيزا كبيرا من تفكير الباحثين قديما وحديثا ، وطال جدلهم حوله ، حتى جاوز الحد وقد وضعوا له قواعد وشروطا منها :

١ — أن العمل أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فيجب أن يسأل عن الموجب لعمله .

٢ — العامل لا يؤثر أثرين فى محل واحد ، ومن الجائز أن يكون للعامل عدة معمولات .

---

(١) الإظهار ٣١ ، ٤٠

(٢) انظر ماذكر عن عامل الابتداء فى التحقيق ص ١٢١ من هذا الكتاب

(٣) انظر التعليق ص ١٣٣ من التحقيق (٤) انظر التحقيق ص ١٢٤

٣ — لايجتمع عاملان على معمول واحد إلا فى التقدير، نحو ليس زيد بجبان ، فإذا تنازع عاملان فأكثر فى معمول واحد جاز إعمال أيهما شئت باتفاق ، واختار الكوفيون الأول لسبقه ، والبصريون الأخير لقربه من المعمول ، فإذا أعملنا الأول فى المتنازع فيه ، أعملنا الأخير فى ضميره نحو قام وقعد أخواك .

والمطلع على آرائهم فى هذا الصدد يرى فارقاً كبيرا بين آراء المحدثين والأقدمين ، بل إن الأقدمين أنفسهم قد اختلفوا فيما بينهم ، فبينما يتمسك معظم القدامى بنظرية العامل وحاجة المعمول إليه حتى أن بعضهم يقول : « إن العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول ، والعلة لا يفرق بينها وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلا فى مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح(١) ... » نرى منهم من ينكر هذه النظرية إنكاراً تاماً ، ويعتبر التمسك بها وهما وخيالا ، زيادة على مافيها من إفساد للنحو والعربية ، وسنعرض عليك فى إيجاز بعض آرائهم :

رأى قدماء النحاة فى العامل :

١ — رأى سيبويه :

إن المطلع على كتاب سيبويه يراه قد بكر فى كتابه ، فذكر العامل ، وأثره ، فى باب « أواخر الكلمة من العربية » ، حيث يقول:

---

(١) الأشباه والنظائر حـ ١ ص ٢٥٦

« وهى تجرى على ثمانية مجار ، على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف، وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح فى اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يحدث فيه العامل ، وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين مايبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب ، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة »(١)

ومن كلام سيبويه السابق نرى أنه يعتبر العامل النحوى أساسا فى الكلمة ، فهو الذى يحدث الأثر فيها ، وهذا الأثر يتغير بتغير العوامل ويختلف باختلافها ، وهذا مذهب البصريين أيضا .

٢ - رأى ابن جنى :

اتجه ابن جنى فى نظرته للعامل اتجاها آخر يخالف سيبويه والبصريين ، ولكنه لم ينكر وجوده بل ذكر أن العامل فى الكلمة والمحدث للأثر فى نهايتها هو المتكلم لا العامل النحوى ، كالفعل وما حمل عليه ، وأن نسبة العمل إلى

---

(١) كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢ ، ٣

الفعل فى النحو مثلا إنما هو للتقريب والتعليم ، تيسيراً للعلم ومساعدة للمتعلم ، وانما قال النحويون : عامل لفظى وعامل معنوى ليروك أن بعض العمل يأتى سبباً من لفظ يصحبه كمررت بزيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم .... فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء غيره ، وانما قالوا لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ » (١)

جـ — رأى ابن مضاء القرطبى :

على أن عناية النحاة بالعامل قد قوبلت بثورة عارمة تنادى بإلغائه حتى فى القديم حين حمل لواء هذه الثورة ابن مضاء القرطبى فى كتابه « الرد على النحاة » إذ يقول فى كتابه : «قصدى فى هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظى ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظى وبعامل معنوى ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم فى قولنا : ضرب زيد عمراً ، أن الرفع الذى فى (زيد) والنصب الذى فى (عمرو) إنما أحدثه (ضرب) ألا ترى أن سيبويه — رحمه الله — قال فى صدر كتابه : وإنما ذكرت ثمانية مجار .... وذلك بين الفساد» ويمضى ابن مضاء فى بيان رأيه ، فيذكر أن العمل لا يصح أن ينسب إلى لفظ أو إلى متكلم ، وإنما العمل لله وحده ، لأن أهل الحق يقولون : إن هذه الأصوات

---

(٢) الخصائص جـ١ ص ١٠٩ ، ١١٠ .

من فعل الله، ولا تنسب إلى الإنسان إلا كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، والقول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا باطل عقلا وشرعا لا يقول به عاقل، ونراه حينما يتحدث عما أسماه النحاة العوامل المضمرة يتهكم متسائلا: ما الذى ينصبه إذن؟ وما الذى يضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال (١)، ثم بين فساد هذه التقديرات، ولا سيما فى كتاب الله تعالى الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ويبدو أن ابن مضاء كان مدفوعا فى رأيه بعامل دينى مرده إلى النزعة الظاهرية التى تتمسك بحرفية النص، وإنكار كل رأى لا يستند إلى دليل نقلى، ومن جهة أخرى بعامل سياسى، مرده إلى التنافس البين بين المشارقة والمغاربة فى الأندلس ونزعة المغاربة فى الأندلس إلى الاستقلال ومخالفة المشارقة فى قضايا اللغة والأدب والدين (٢).

رأى المحدثين

١ — ذهب كثير من المجددين فى النحو إلى رفض نظرية العامل النحوى الذى قال به سيبويه والبصريون ومن هؤلاء:

أ — الأستاذ ابراهيم مصطفى والأستاذ عبد المتعال الصعيدى، فقد ذهبا إلى ترجيح الرأى القائل بأن العامل هو المتكلم، ورأيا فى ذلك تيسيرا للدراسة وتهوينا للعبء وحلا للإشكال، وتقريبا للنحو من الأذهان، يقول الأول فى كتابه: «فللإعراب الفتحة والكسرة فقط وليستا بقية من

---

(١) راجع مقدمة «الرد على النحاة» والصفحات ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٢ من الكتاب، والخصائص جـ١ ص ١٠٩ — ١١٠

(٢) الإعراب والبناء لمصطفى السنجرجى ص ٩٣

مقطع، ولا أثرا لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى فى تأليف الجملة ونظم الكلام ، فهذا هو جوهر اللفظ عندنا ، وخلاصة مانسعى بعد فى تفصيله وتأييده ونستعين الله » (١) ويقول فى خاتمة كتابه: «تخليص النحو من هذه النظرية — يعنى نظرية العامل — وسلطانها عندى خير كثير وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه ،ورشاد يسير بالنحو فى طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمادا ،وكاد يصد الناس من معرفة العربية(٢)».

ويقول الاستاذ عبد المتعال الصعيدى فى كتابه : « فيجب أن ينقل الإعراب عن هذا الاصطلاح وأن يعرف بأنه تصرف أهل العربية فى آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم ، فلا يلزم فيه على هذا التعريف أن يكون له عامل يقتضيه .... وهذا الاصطلاح يغنينا عن تكلف العوامل فى بعض المواضع التى جاء الإعراب فيها من غير عامل كالمبتدأ الذى يتكلفون له عاملا يسمونه الابتداء وكالمضارع المرفوع الذى يتكلفون له عاملا يسمونه التجرد من الناصب والجازم (٣) .

ورايهما يوافق رأى ابن جنى كما سبق بيانه .

ب — رأى الدكتور شوقى ضيف :

ويميل الدكتور شوقى ضيف فى مقدمة « الرد على النحاة » إلى رأى ابن مضاء حيث يقول : «وقد سدد ابن مضاء سهام دعوته أو قل سهام ثورته إلى نظرية العامل التى أحالت كثيرا من جوانب النحو العربى إلى عقد

---

(١) إحياء النحو ص ٥٠ — ٥١
(٢) المرجع السابق ص ١٩٥
(٣) النحو الجديد ص ١٢٢

صعبة الحل عسيرة الفهم ، وما العامل ؟ إن كل ماتصوره النحاة فى عواملهم النحوية تصور باطل ، وهل يستطيع أحد أن ينكر مايقوله ابن مضاء من أن الذى يصنع الظواهر النحوية فى الكلمات من رفع ونصب وجر إنما هو المتكلم نفسه لا ما يزعمه النحـــاة من الأفعال وما شاكلها من الأسماء والحروف (١)

جـ — رأى الدكتور تمام :

ويتحدث الدكتور تمام عن العامل فينكر وجوده إذ يقول : «الحقيقة أن لا عامل ، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة . كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعانى اللغوية ، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعانى الوظيفية فى اللغة ، فإذا كان الفاعل مرفوعا فى النحو فلأن العرف ربط بين فكرتى الفاعلية والرفع دون ماسبب منطقى واضح ، وكان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا ، والمفعول به مرفوعا ، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذى جرت عليه (٢)

تعقيب :

وإذا كان النحاة فى القديم والحديث قد تحدثوا عن العامل وطال جدلهم حوله ، وشغل تفكيرهم وقتاً طويلا ، فان الرأى عندى أنه لا يستحق هذا الحديث وهذا الجدل الذى قد لانجد اللغة فيه غناء ، فإن النحاة الذين بنوا

---

(١) مقدمة الرد على النحاة لشوقى ضيف ص (ا)
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١

قواعد النحو على فكرة العامل ، وتكلموا عن أثره فى مفردات الجملة كانوا مؤمنين تمام الإيمان أن العامل الحقيقى للرفع والنصب والجزم والجر هم أهل اللغة المتكلمون بألفاظها ، وأما نسبة العمل إلى ما أسموه بالعوامل النحوية فإنما هى نسبة مجازية باعتبار مصاحبتها للألفاظ ، وهم قد فعلوا ذلك ليسهلوا على المتكلم حفظ الكلمات والنطق بها فى صورتها الصحيحة كما سمعت عن الآباء والأجداد ، كما صرح بذلك كثير منهم مثل ابن جنى وأبو القاسم الزجاجى (١)

---

(١) الخصائص جـ ١ ص ١٠٩ ، ١١٠ ، والإيضاح ص ٦٤

نماذج من المخطوطات

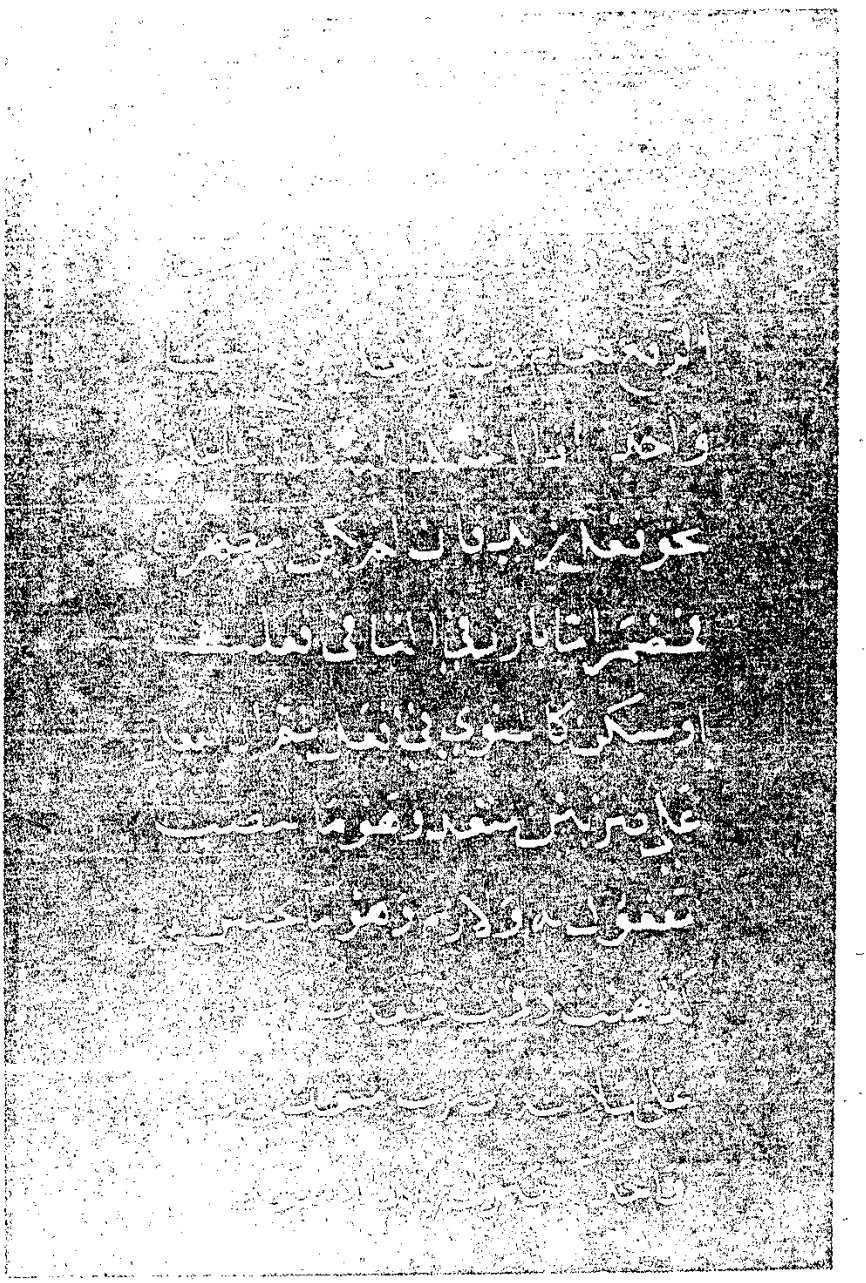

ص ٢٢ من المخطوط (١)

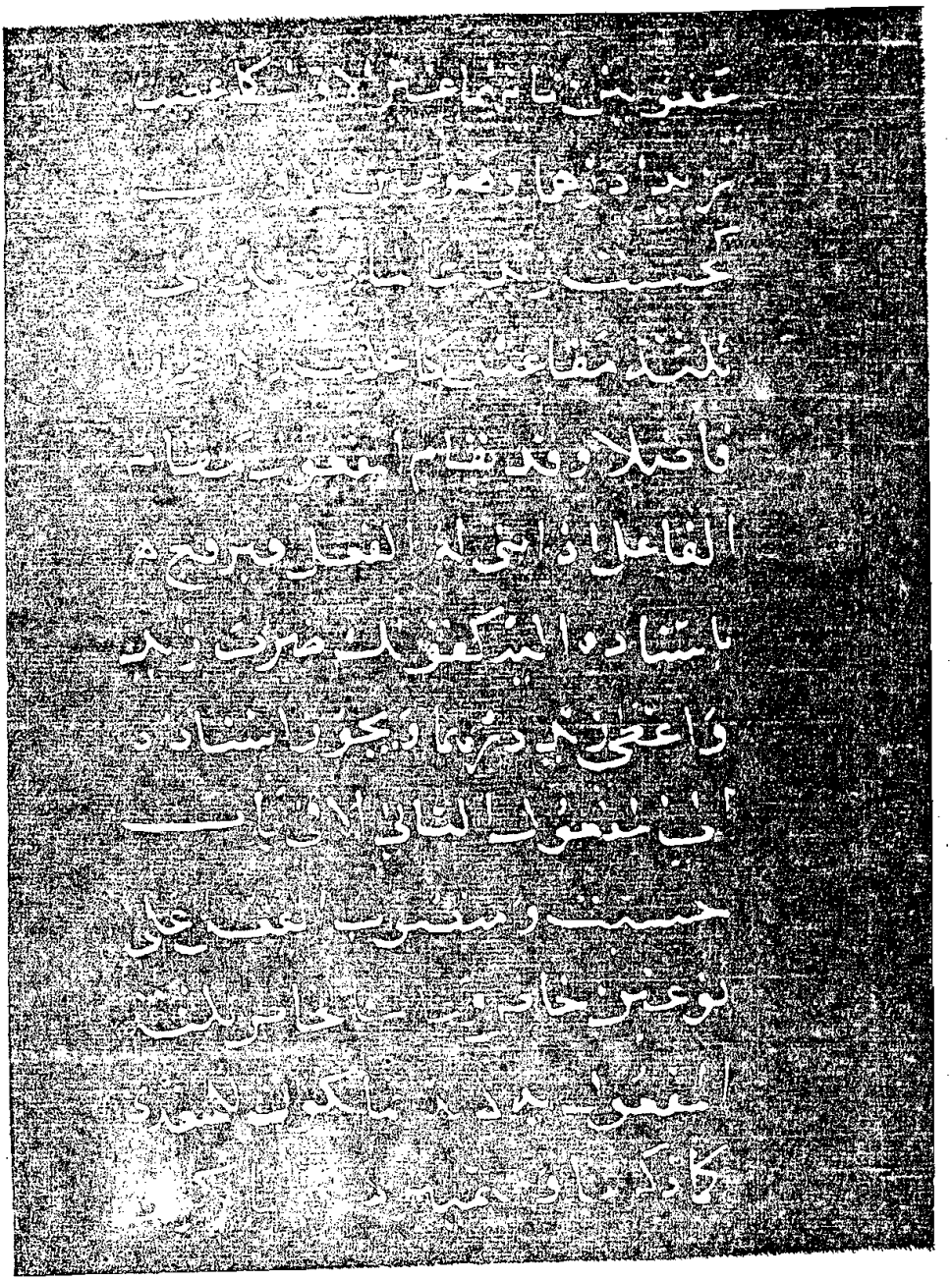

ص ٢٣ من المخطوط (١)

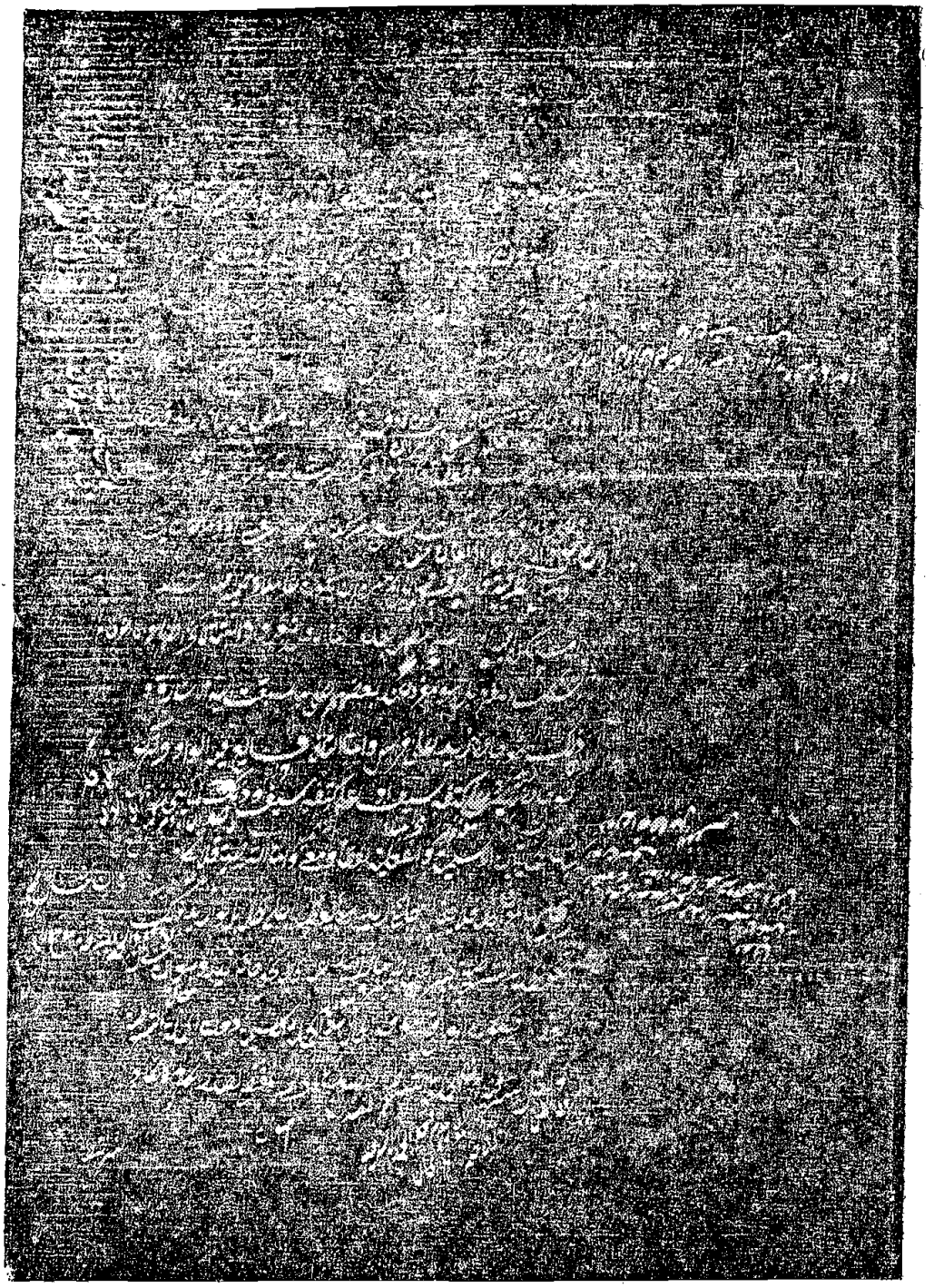

ص ٢٢ من المخطوط (ﻫ)

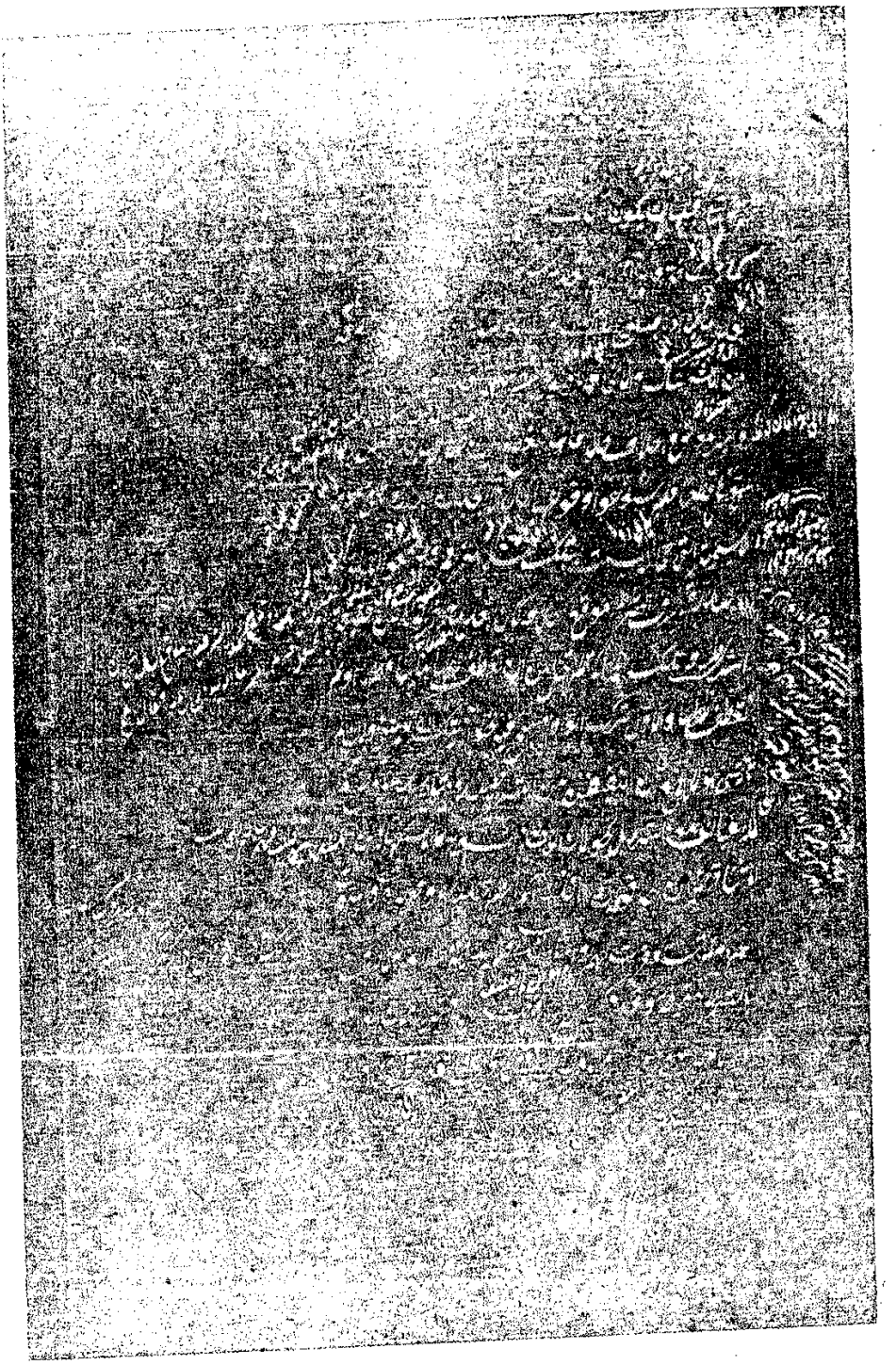

ص ٣٠ من المخطوط (أ)

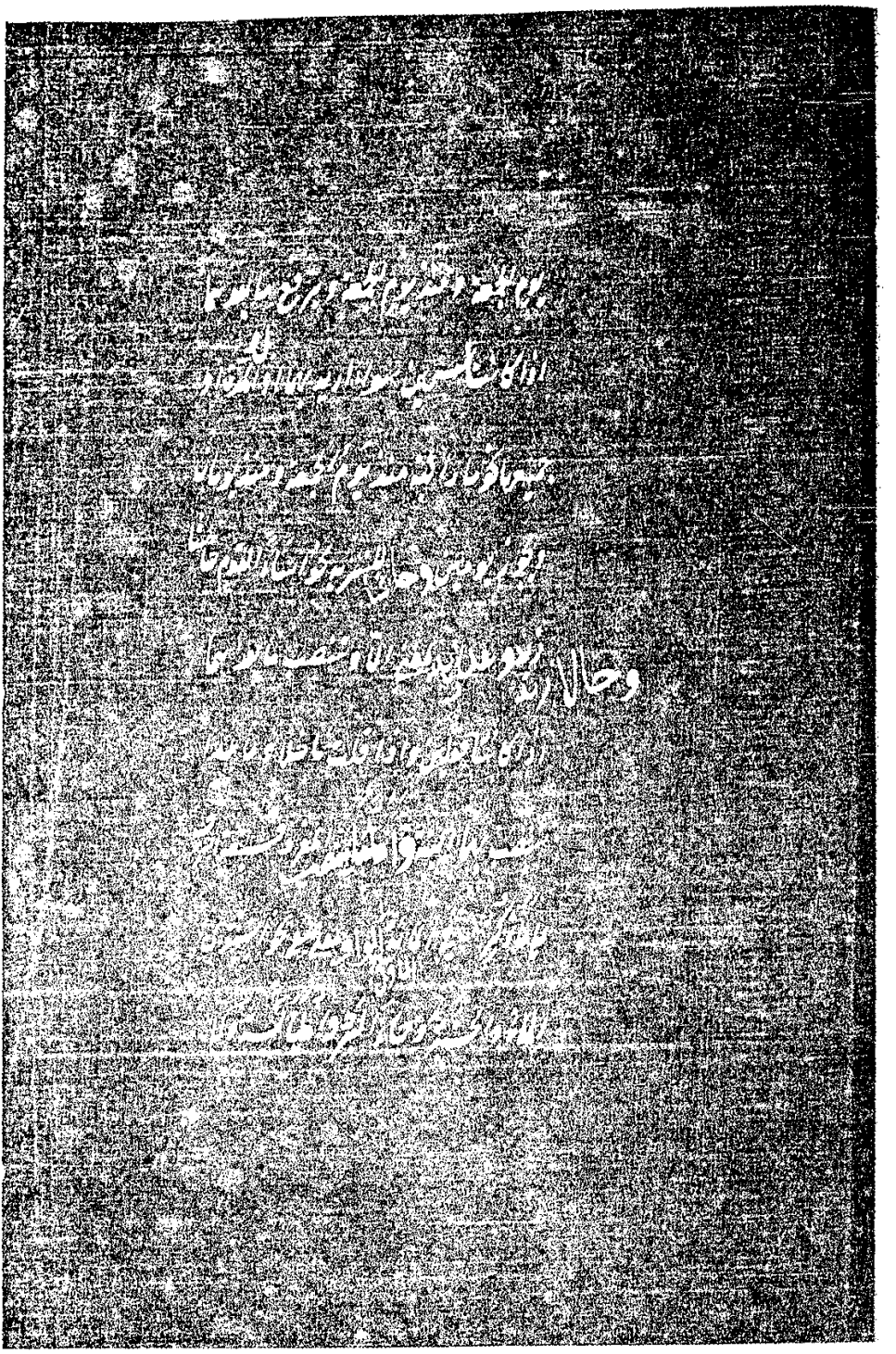

ص ٤٠ من المخطوط (و)